EPLO
EUROPEAN PEACEBUILDING LIAISON OFFICE

CIVIL SOCIETY DIALOGUE NETWORK

المناخ والسلام والأمن: نقاط انطلاق لمشاركة الاتحاد الأوروبي في سياقات الشراكة المعقدة - وجهات نظر حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

CSDN تقرير اجتماع

European Peacebuilding Liaison Office

أغسطس 2026

(EPLO) European Peacebuilding Liaison Office

يُعد European Peacebuilding Liaison Office (EPLO) أكبر منصة مستقلة للمجتمع المدني تضم منظمات غير حكومية (NGO) أوروبية وشبكات منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث ملتزمة ببناء السلام ومنع النزاعات العنيفة. تتمثل مهمة EPLO في حث صانعي السياسات الأوروبيين على القيام بدور أكثر فاعلية في تحقيق السلام وحل النزاعات ومنعها بالوسائل السلمية في جميع مناطق العالم، والقيام بذلك بشكل أكثر فعالية.

Civil Society Dialogue Network

Civil Society Dialogue Network (CSDN) هي آلية للحوار بين المجتمع المدني وصانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي حول القضايا المتعلقة بالسلام والنزاع. وهي ممولة بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي (أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي – أوروبا العالمية). ويديرها European Peacebuilding Liaison Office (EPLO)، وهو شبكة من منظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية (EC) ودائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS). وستستمر المرحلة الخامسة من شبكة CSDN من 2023 إلى 2026. وللمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة موقع EPLO على الإنترنت.

أُعدت هذه الوثيقة بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.
يتحمل **EPLO** وحده المسؤولية عن محتويات هذه الوثيقة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها تعبيرًا عن موقف الاتحاد الأوروبي.

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن سياسة أو رأي **EPLO** أو المنظمات الأعضاء في **EPLO**.

© **EPLO 2026**

يُمنح الإذن بنسخ هذه المواد واستخدامها.
يرجى الإشارة إلى المصدر عند استخدام هذه المواد وإبلاغ **EPLO** بذلك.

المحتويات

الخلفية 1

سياق سياسات الاتحاد الأوروبي..... 1

المناخ والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس شاملة لمشاركة الاتحاد الأوروبي 2

- من المخاطر المناخية إلى التعاون: ابدأ بالاحتياجات الملموسة والمشتركة 2
- القضايا البيئية هي قضايا تتعلق بالحوكمة 3
- الملكية المحلية تعني أكثر من مجرد التنفيذ المحلي 3
- تجاوز الإطار الأمني وتفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) 4
- منظور المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي للأمن المناخي 4
- تَحُدّ ممارسات التمويل والممارسات المؤسسية من النُهج المتكاملة للمناخ والسلام والأمن (CPS) 5

وجهات نظر الدول 5

- سوريا: العدالة المناخية وسبل العيش والمشاركة خلال المرحلة الانتقالية السياسية 5
- العراق: المياه، والنزوح، وتقلص الحيز المدني 6
- لبنان: من المشاريع البيئية إلى النظم المحلية المستدامة 7
- فلسطين: التكيف مع تغير المناخ في ظل القيود السياسية والإقليمية 7
- اليمن: المياه والخدمات الأساسية والحد من مخاطر الكوارث كنقاط انطلاق عبر خطوط الصراع 8

التوقعات: من اتساق السياسات إلى المشاركة السياسية والمحلية المستدامة..8

توصيات بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي: 10

الملحق الأول: قائمة الاختصارات.....12

الخلفية

في 24 يونيو، نظم European Peacebuilding Liaison Office (EPLO)، بالتعاون مع دائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) ودائرة أدوات السياسات الخارجية (FPI) التابعة للمفوضية الأوروبية (EC)، اجتماعًا جغرافيًا عبر الإنترنت لـ Civil Society Dialogue Network (CSDN).

عُقد اجتماع CSDN هذا في إطار جهود الاتحاد الأوروبي لتعزيز التناسق بين أولوياته في مجالات التكيف مع تغير المناخ والسلام والأمن، كجزء من عمله الخارجي وشراكاته الدولية. كان الهدف العام هو التوصل إلى توصيات محددة من شأنها أن تدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة بشكل أكثر فعالية من برامج المناخ والسلام والأمن كمنصة للمشاركة، فضلًا عن توجيه عملية تنفيذ البيان المشترك بشأن ترابط المناخ والأمن.

استندت المناقشة إلى الدروس المستفادة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على سوريا والعراق ولبنان وفلسطين واليمن، بهدف دراسة ما نجح على مستوى البرمجة، وأين لا تزال هناك ثغرات، وما هي القيمة المضافة السياسية والمؤسسية التي يمكن أن يقدمها الاتحاد الأوروبي في دعم هذه النهج.

كان حدث CSDN هذا هو الثاني ضمن سلسلة من اجتماعات CSDN الجغرافية عبر الإنترنت، والتي تركز على معالجة ترابط المناخ والسلام والأمن (CPS) في سياقات شراكة مختلفة مع الاتحاد الأوروبي.

عُقد اجتماع شبكة CSDN وفقًا لقاعدة تشاتام هاوس، وشارك فيه 22 ممثلًا عن منظمات المجتمع المدني (CSOs) العاملة في مجال بناء السلام، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي. ولم تُبذل أي محاولة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا التي نوقشت. يعكس التقرير مجموعة الآراء التي تم تبادلها خلال الجلسة. تتضمن الأقسام التالية الملاحظات والتوصيات الرئيسية التي انبثقت عن المناقشات.

سياق سياسات الاتحاد الأوروبي

على مدار العقد الماضي، أنشأ الاتحاد الأوروبي إطارًا متينًا للسياسات يجمع بين قضايا تغير المناخ والسلام والأمن. تؤكد الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية (2016) وخريطة الطريق المتعلقة بتغير المناخ والدفاع (2020) واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتكيف مع تغير المناخ (2021) ومفهوم النهج المتكامل بشأن تغير المناخ والأمن (2021) مجتمعةً على أهمية معالجة الديناميات المتعلقة بالمناخ والأمن كجزء من التزامات الاتحاد الأوروبي الأوسع نطاقًا في مجال السياسة الخارجية. في يونيو 2023، نشرت EEAS والمفوضية الأوروبية بيانًا مشتركًا (JC) بشأن ترابط المناخ والأمن، والذي يحدد نهج الاتحاد الأوروبي للتصدي للتأثيرات المتزايدة لتغير المناخ وتدهور البيئة في مجالات السلام والأمن والدفاع. وفي الآونة الأخيرة، أكدت استنتاجات المجلس بشأن دبلوماسية الاتحاد الأوروبي في مجالي الطاقة والمناخ (2026) على ضرورة أن «تظل أدوات تمويل المناخ مراعية للاعتبارات المناخية والبيئية ولحساسية النزاع»، وحددت أن الاتحاد الأوروبي سيركز على المناطق المعرضة لتأثيرات تغير المناخ، والمناطق الهشة، والمناطق المتأثرة بالنزاعات. تقر وثيقة عمل الموظفين الجديدة (SWD) بشأن النهج المتكامل للتعامل مع الهشاشة (2026) بالآثار البيئية للهشاشة والتحديات المتعلقة بالمناخ باعتبارها من الأسباب الجذرية. بالإضافة إلى ذلك، اكتسبت القدرة على الصمود في مجال المياه أهمية أكبر في إطار العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي: تعزز الاستراتيجية الأوروبية للقدرة على الصمود في مجال المياه (2025) ترابط المياه والسلام والأمن من خلال التركيز على منع النزاعات وبناء السلام وتعزيز التعاون.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد، فإن ميثاق البحر الأبيض المتوسط (2025) و خطة العمل الأولى، التي نُشرت في أبريل 2026، تسلط الضوء على أهمية التعاون مع الشركاء في المجالات التي تتقاطع فيها قضايا النزاع والأمن والسلام والضغوط المناخية، وتضم عددًا من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال المناخ والقدرة على الصمود. يتم تحديث خطة العمل بشكل مستمر. تعترف استراتيجية الاتحاد الأوروبي للمجتمع

المدني وخرائط طريق المجتمع المدني، بدورها، بالمجتمع المدني باعتباره جهة فاعلة أساسية في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

المناخ والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس شاملة لمشاركة الاتحاد الأوروبي

تُظهر التطورات في **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكثر من غيرها، الروابط المتبادلة بين النظم الإيكولوجية المتضررة، والحوكمة البيئية، والنزاعات المسلحة، وإدارة الموارد، وسبل العيش**. وفي هذا السياق، غالبًا ما تضطلع منظمات المجتمع المدني (CSOs) المعنية ببناء السلام بأدوار مهمة في التصدي لهذه التحديات المترابطة، والحفاظ على العلاقات والثقة، وتوفير الخبرات، وتعزيز التعاون. تركزت المناقشات خلال الاجتماع على كيفية ربط الاعتبارات المناخية والبيئية بشكل هادف ببرامج الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكيف يمكن لمجموعة أدوات سياسات الاتحاد الأوروبي المذكورة أعلاه أن تتواءم بحساسية وفعالية مع خصوصيات السياق في المنطقة، وأي عناصر من جدول الأعمال هي الأكثر صلة بالديناميات السائدة في البلدان التي تمت مناقشتها. بشكل عام، أبرزت المساهمات أنه يمكن تحسين عملية التنفيذ من حيث كيفية تصميم التمويل وتوجيهه، واختيار الشركاء، وقياس النتائج، وربط البرامج بالمشاركة السياسية.

أبرزت المناقشات التي دارت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن **الضغوط المناخية والبيئية نادرًا ما تشكل عوامل مستقلة تثير النزاعات**. بل إنها تتفاعل مع التحديات السياسية والاقتصادية والحوكمية القائمة، بما في ذلك النزوح، وانعدام الأمن المعيشي، وضعف الخدمات العامة، والتنافس على الموارد، وعدم المساواة في المشاركة في صنع القرار. في العديد من السياقات التي تمت مناقشتها، أدت سنوات من الصراع إلى تدهور البيئة وإضعاف المؤسسات اللازمة لإدارة الضغوط البيئية في آنٍ واحد. وهذا يؤدي إلى دورة متفاقمة: فالتدهور البيئي يزيد من الضعف والتوترات، في حين أن النزاع يقلل بدوره من قدرة المجتمعات المحلية على التكيف وإدارة الموارد المشتركة.

وفي الوقت نفسه، شدد المشاركون على أنه **لا ينبغي فهم العلاقة بين الضغوط البيئية والنزاعات من منظور المخاطر فحسب**. يمكن أن تشكل قضايا المياه والزراعة وإدارة النفايات والحد من مخاطر الكوارث وغيرها من القضايا العملية التي تؤثر على الحياة اليومية للناس نقاط انطلاق للتعاون، بما في ذلك بين المجتمعات التي يفرقها الصراع. وبالتالي، فإن قيمة نهج المناخ والسلام والأمن (CPS) لا تكمن فقط في إضافة بُعد «مناخي» إلى برامج بناء السلام أو الأمن القائمة، بل في تحديد المجالات التي يمكن أن تخلق فيها التحديات البيئية فرصًا لمعالجة ديناميات الحوكمة والصراع الكامنة.

من المخاطر المناخية إلى التعاون: ابدأ بالاحتياجات الملموسة والمشتركة

في مختلف السياقات القطرية، **تم تحديد المشكلات البيئية العملية باعتبارها نقاط انطلاق قد تكون مفيدة للحوار**، حيث حظيت إدارة الموارد المائية باهتمام خاص. عندما تعتمد المجتمعات المحلية على الموارد المائية نفسها، أو عندما تقع مصادر المياه والأغلبية السكانية على جانبي خط الصراع، فإن الترابط يمكن أن يخلق حوافز للتعاون. وأشار المشاركون إلى التجربة في اليمن، حيث أتاحت برامج الحد من مخاطر الكوارث والبرامج المتعلقة بالمياه في مختلف المحافظات فرصًا لمناقشة أشكال عملية للتعاون. في مثل هذه الظروف، يمكن أن تشكل القضايا البيئية مدخلًا لبناء الثقة، و—حيثما سمحت الظروف—لجهود وساطة أوسع نطاقًا.

ومع ذلك، **حذر المشاركون من الافتراض بأن كل قضية بيئية يجب أن ترتبط تلقائيًا بعملية سياسية أو دبلوماسية**. يمكن أن يكون ربط مبادرة بيئية محلية بعملية سياسية رفيعة المستوى أمرًا مثمرًا في الحالات التي يتوفر فيها زخم سياسي، وحيث تساعد المشاركة الأوسع نطاقًا على تحقيق نتيجة «مربحة لجميع الأطراف». وفي الحالات التي تكون فيها العمليات السياسية متوقفة أو شديدة الاستقطاب، قد يؤدي هذا الربط، على العكس، إلى إعاقة التوصل إلى اتفاقات عملية. ولذلك، ينبغي تقييم العلاقة المناسبة بين التعاون البيئي المحلي ودبلوماسية المسار الأول على أساس كل حالة على حدة، مع إتاحة المجال لإبقاء المبادرات المحلية بعيدة عن العمليات السياسية عندما يتيح ذلك استمرارها.

وهذا يشير **إلى فهم أكثر واقعية للانخراط في مجال المناخ والسلام والأمن (CPS)**. وبدلًا من تقديم الإجراءات المتعلقة بالمناخ كأداة دبلوماسية إضافية، يمكن للاتحاد الأوروبي أن يدعم القضايا التي تم تحديدها محليًا والتي تهم المجتمعات المحلية بالفعل، وأن يبني العلاقات والثقة من خلال هذه العمليات. ومن بين الأمثلة التي نوقشت: المياه والصرف الصحي، والزراعة، وسبل العيش، وإدارة النفايات، والتخفيف من آثار الفيضانات، والحد من مخاطر الكوارث. ويمكن أن يؤدي دعم هذه الجهود في الوقت نفسه إلى تلبية الاحتياجات العاجلة، والحد من مصادر التوتر، وتعزيز العلاقات بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية.

- القضايا البيئية هي قضايا تتعلق بالحوكمة

كان أحد المواضيع الرئيسية هو أن **التدخلات البيئية لا يمكن فصلها عن قضايا الحوكمة والسلطة والمشاركة**. البنية التحتية وحدها لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين القدرة على الصمود. وقد أوضحت عدة أمثلة كيف يمكن للاستثمارات أن تفشل في تحقيق نتائج مستدامة عندما لا تشارك المجتمعات المحلية في تحديد الأولويات، أو عندما تفتقر السلطات المحلية إلى القدرة على صيانة البنية التحتية، أو عندما لا تعالج التدخلات الحوافز والسلوكيات الكامنة وراء استخدام الموارد. ففي لبنان، على سبيل المثال، أشار المشاركون إلى حالات ظلت فيها البنية التحتية البيئية غير عاملة بعد توقف الدعم المقدم من الجهات المانحة، وذلك بسبب عجز الهياكل الحكومية المحلية عن صيانتها.

ويعني ذلك **أن البرامج البيئية يجب أن تتفاعل مع المؤسسات والسياسات والعلاقات التي تُدار من خلالها الموارد.** فإدارة النفايات، على سبيل المثال، تتطلب بنية تحتية، ولكنها تتطلب أيضًا سياسات بلدية ومشاركة مجتمعية وترتيبات مستدامة لتشغيل النظام. وبالمثل، يتعين على مشاريع المياه أن تراعي كيفية حوكمة المياه وتخصيصها، وليس فقط ما إذا كان الوصول المادي إلى البنية التحتية للمياه قد تحسّن أم لا.

ولذلك، دعا المشاركون إلى **التركيز بشكل أكبر على البعد المتعلق بالحوكمة في مجال المناخ والسلام والأمن (CPS).** لا يقتصر السؤال على ما إذا كانت التدخلات المتعلقة بالمناخ أو البيئة تقلل من التعرض للمخاطر فحسب، بل يشمل أيضًا من يتخذ القرارات بشأن الموارد، ومن يستفيد منها، ومن يتحمل تكاليفها، وما إذا كانت المؤسسات والمجتمعات المحلية تمتلك القدرة والشرعية اللازمتين للحفاظ على استدامة الحلول. وهذا يتطلب الجمع بين التحليلات البيئية والمتعلقة بالنزاعات والمراعية للمنظور الجنساني منذ البداية، بدلًا من إضافة اعتبارات تتعلق بحساسية النزاع أو المساواة بين الجنسين بعد الانتهاء من تصميم التدخل بالفعل.

- الملكية المحلية تعني أكثر من مجرد التنفيذ المحلي

وقد شدد المشاركون مرارًا وتكرارًا **على أهمية اتباع نُهج تقودها الجهات المحلية**. لا تمتلك منظمات المجتمع المدني المحلية المعرفة الفنية فحسب، بل تمتلك أيضًا المعرفة السياسية والاجتماعية حول كيفية تعامل المجتمعات المحلية مع النزاعات والضغوط البيئية وإخفاقات الحوكمة. يمكن أن تكون هذه المعرفة عاملًا حاسمًا في تحديد ما إذا كان التدخل قابلًا للتنفيذ ومستدامًا.

وقد أظهرت أمثلة عديدة **أهمية إشراك المجتمعات المحلية في تحديد المخاطر، وتصميم الحلول، ومتابعة تنفيذها**. في العراق، استُخدمت عمليات الحوار الشاملة لتحديد أولويات المجتمعات المحلية ونقاط ضعفها، تلاها تنفيذ مشترك ومتابعة لاتفاقيات الموارد المائية. وقد ساعدت التحسينات الملموسة في سبل العيش على تعزيز الثقة في عملية الحوار. في المناطق المتأثرة بالنزوح في شمال شرق سوريا وشمال العراق، ساعد إشراك المجتمعات المضيفة والنازحة في مرحلة مبكرة من عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية على توفير حوافز لقادة المجتمعات المحلية والسلطات المحلية للمساهمة بأنفسهم في إيجاد الحلول.

وهذا يختلف عن مجرد التعاقد من الباطن مع منظمات محلية لتنفيذ المشاريع. وأكد المشاركون على **ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني مشاركة فعالة في تحديد الأولويات والنُهج، بما في ذلك الحالات التي تشارك فيها السلطات المحلية**. يُعد التعاون مع السلطات أمرًا مهمًا لتحقيق الاستدامة وتجنب العقبات، لكن هذا لا ينبغي أن يعني السماح للسلطات بتحديد منظمات المجتمع المدني التي يمكنها المشاركة أو تلقي الدعم. ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة في السياقات التي يتقلص فيها الحيّز المدني، وحيث يمكن للجهات الفاعلة السياسية التأثير على اختيار الشركاء المحليين.

تجاوز الإطار الأمني وتفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP)

وأشار المشاركون إلى وجود **خطر** مستمر **يتمثل في أن** يصبح **ترابط المناخ والعمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) مجالًا منعزلًا آخر**، أو أن **تُطرح قضايا المناخ والبيئة في المقام الأول من منظور الشواغل الأمنية**. قد يؤدي هذا الإطار إلى تضييق نطاق الاستجابات الممكنة، ويشجع على التركيز على التهديدات بدلًا من التركيز على سبل العيش والخدمات العامة والحوكمة والأمن البشري.

وبدلًا من ذلك، فُهم النهج التشغيلي للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) على أنه **دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ والنزاعات في مجالات العمل الحالية**. يمكن أن تشمل مجالات الزراعة والمياه وسبل العيش والأمن الغذائي وإدارة النفايات والتأهب للكوارث جميعها مفهوم القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وتحويل النزاعات، دون الحاجة بالضرورة إلى إنشاء مشاريع منفصلة تحت مسمى «الأمن المناخي».وأوضح مثال من سوريا كيف أصبحت القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ تُدمج بشكل متزايد في برامج التمويل الزراعي وسبل كسب الرزق، بدلًا من التعامل معها كإجراء منفصل متعلق بالمناخ.

كما أشار المشاركون إلى أنه **ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يستفيد بشكل أكبر من فهمه للمسائل الأمنية**. يمكن للاستثمارات في البنية التحتية للمياه المراعية لحساسية النزاع، وإدارة الموارد، وسبل العيش، والنظم المحلية القادرة على الصمود أن تسهم في تعزيز الأمن البشري من خلال تخفيف الضغوط على المجتمعات المحلية ومنع حدوث مزيد من النزوح. وهذا لا يعني تجاهل الشواغل المتعلقة بالأمن الصلب، بل توسيع نطاق الفهم لما يسهم في تحقيق الاستقرار. كما أن تبني مفهوم أكثر شمولية للأمن سيساعد في تنسيق الأدوات المتعلقة بالمناخ والتنمية وبناء السلام والشؤون الإنسانية من أجل تحقيق نتائج مشتركة.

منظور المساواة بين الجنسين كعنصر أساسي للأمن المناخي

كما أبرزت المناقشة أن **الضغوط البيئية تؤثر بشكل مختلف في كل من الجنسين والفئات الاجتماعية**. وقد أُشير إلى أمثلة من سوريا واليمن، حيث تتحمل النساء والفتيات في بعض المناطق عبئًا غير متناسب في توفير المياه للأسرة، بما في ذلك من خلال القيام برحلات أطول تعرضهن للتحرش والعنف. وبالتالي، فإن تدهور البيئة يمكن أن يُؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة ومخاطر الحماية.

وأكد المشاركون على أنه **لا ينبغي معاملة النساء كفئة مستفيدة إضافية أو كـ «عنصر ملحق» في برامج المناخ والسلام والأمن (CPS)**. غالبًا ما تلعب النساء دورًا محوريًا في الحفاظ على قدرة المجتمعات المحلية على الصمود، وإدامة الحوار، وتلبية الاحتياجات الأساسية. وفي سياقات عديدة، يمكن للمبادرات البيئية أن توفر أيضًا مدخلًا أيسر من الناحية السياسية لدعم مشاركة المرأة في صنع القرار، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها المناقشة الصريحة لمسألة المساواة بين الجنسين أو جدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS) مسألة حساسة سياسيًا.

ويتطلب تجاوز نهج «العنصر الملحق» **دمج التحليل المراعي للمنظور الجنساني في التقييمات والبرامج المتعلقة بالمناخ والبيئة منذ البداية**. كما يتطلب الأمر إيلاء اهتمام لمن هم قادرون على المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد الطبيعية وسبل العيش والتعافي، بدلًا من التركيز فقط على هشاشة أوضاع النساء.

- تَحُدّ ممارسات التمويل والممارسات المؤسسية من النُهج المتكاملة للمناخ والسلام والأمن (CPS)

ومن الرسائل القوية المشتركة بين مختلف المجالات أن **ممارسات التمويل الحالية للاتحاد الأوروبي يمكن أن تقوض النُهج التي تقودها الجهات المحلية، والمتكاملة، وطويلة الأجل، والتي تسعى سياسة المناخ والسلام والأمن (CPS) إلى تعزيزها**. ووصف المشاركون التمويل بأنه يُقسَّم في كثير من الأحيان إلى مجالات موضوعية ومؤسسية منفصلة، مع دورات مشاريع قصيرة ومرونة محدودة في تكييف الأنشطة مع تغير الظروف. ومع ذلك، غالبًا ما تستغرق نتائج بناء السلام وبناء الثقة والحوكمة سنوات حتى تتجسد، ولا يمكن قياسها بشكل موثوق من خلال مؤشرات كمية قصيرة الأجل.

ولذلك، دعا المشاركون إلى **توفير تمويل أكثر مرونة وتسلسلًا، بما في ذلك آليات تربط بين فترات المشاريع المتتالية، وحيثما أمكن، بين مصادر التمويل المختلفة التابعة للاتحاد الأوروبي**. ينبغي أن تكون البرمجة الشاملة ممكنة حتى في الحالات التي يستمر فيها الانعزال المؤسسي: فمن الممكن أن تسمح دعوات تقديم المقترحات والميزانيات صراحةً لأدوات التمويل الفردية بدعم النهج متعددة التخصصات.

كما شكّلت عمليات الرصد والتقييم أحد الشواغل المهمة الأخرى. وأبرز المشاركون **التباين بين المخرجات التي يمكن قياسها بسهولة والنتائج النوعية على المدى الطويل**، مثل تحسين الوصول إلى المياه، وزيادة الثقة، والتغيرات في الحوكمة، أو التحسينات البيئية. ينبغي وضع المؤشرات بالتعاون مع الشركاء المنفذين، وأن تتكيف مع الواقع الميداني، وأن تعكس الجوانب التي يمكن للتدخل أن يؤثر عليها بشكل واقعي. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي أن تُحاسب منظمات المجتمع المدني على النتائج السياسية التي تعتمد في المقام الأول على تطورات جيوسياسية أوسع نطاقًا، أو أن تُقيَّم على أساسها؛ على سبيل المثال، من خلال استخدام مؤشرات مرتبطة بنتائج سياسية تقع في الغالب خارج نطاق سيطرتها.

وأخيرًا، **قد يؤدي تعقيد آليات التمويل التابعة للاتحاد الأوروبي إلى استبعاد منظمات المجتمع المدني المحلية الأصغر حجمًا**. اقترح المشاركون تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني الأصغر حجمًا على الحصول على تمويل الاتحاد الأوروبي بشكل مباشر، مع إتاحة المزيد من الفرص في الوقت نفسه للمنظمات غير الحكومية الدولية الأكبر حجمًا لتوجيه التمويل إلى الشركاء المحليين الأصغر حجمًا.

وجهات نظر الدول

- سوريا: العدالة المناخية وسبل العيش والمشاركة خلال المرحلة الانتقالية السياسية

وقد أظهرت المناقشة حول سوريا بوضوح شديد مدى **الترابط بين المناخ وتدهور البيئة وسبل العيش والانتقال السياسي**. أدت سنوات من النزاع إلى إتلاف شبكات المياه، وتلوث الآبار، وتقليص فرص الحصول على مياه الري، في حين أثر تدهور البيئة سلبًا على الزراعة وتربية الماشية. في شمال شرق سوريا، وُصِف الجفاف وندرة المياه، إلى جانب استخراج النفط ونقص فرص الحصول على المياه العذبة، بأنها ضغوط تؤثر بشكل مباشر في المجتمعات المحلية التي تعتمد على الزراعة.

وأكد المشاركون أنه **لا يمكن فصل الآثار المناخية عن العواقب الاقتصادية لهذه الضغوط**. أدت موجات الجفاف الأخيرة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج التي يتحملها المزارعون، في حين أدى انخفاض الدعم المقدم للقطاع الزراعي إلى مزيد من إضعاف سبل عيشهم. ولذلك، ركز النقاش على مفهوم العدالة المناخية جزئيًا من حيث من يتحمل تكاليف التدهور البيئي وتأثيرات تغير المناخ، ولا سيما المزارعون ومربو الماشية الذين لم يسهموا إلا قليلًا في الضغوط البيئية الكامنة وراء ذلك.

يخلق الانتقال السياسي فرصًا ومخاطر في آن واحد. وأكد المشاركون على أن إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المؤسسات يجب أن تعطي الأولوية للمجتمعات المتضررة وأصحاب المصلحة المحليين، بدلًا من أن تكون مدفوعة في المقام الأول

من قبل السلطات المركزية أو الجهات المانحة أو الاستثمارات الخاصة. تتطلب المناطق الريفية اهتمامًا خاصًا، حيث عانت المجتمعات المحلية الواقعة خارج المراكز الحضرية الكبرى من أضرار جسيمة ناجمة عن النزاعات، ولا تزال معرضة بشدة للضغوط البيئية والضغوط المتعلقة بسبل العيش.

وقد تم تحديد تقلص الحيز المدني باعتباره عقبة رئيسية أمام إعادة الإعمار المستدامة. قد تؤدي القيود المفروضة على تسجيل المنظمات غير الحكومية ومشاركتها إلى استبعاد منظمات المجتمع المدني التي تربطها علاقات طويلة الأمد بالمجتمعات المحلية؛ وتواجه المنظمات التي تقودها النساء والمنظمات النسوية قيودًا إضافية بسبب القيود المفروضة على مشاركتها والطبيعة الحساسة سياسيًا للعمل في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، مما يحد بدوره من تنوع وجهات النظر التي تُسترشد بها جهود إعادة الإعمار وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. وأشار المشاركون إلى أن القضايا البيئية، مثل المياه وإدارة النفايات وانقطاع التيار الكهربائي والموارد المنزلية وحوكمة الموارد المحلية، يمكن أن تشكل في بعض الأحيان مدخلًا أقل حساسية من الناحية السياسية للمشاركة، بما في ذلك مشاركة النساء. وبالتالي، يمكن للبرامج البيئية أن تتيح المجال لمعالجة قضايا المشاركة وشواغل المرأة والسلام والأمن (WPS) دون أن تجعل منها بالضرورة نقطة الانطلاق الأولى.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن الدرس الأساسي المستفاد هو أن **الدعم المقدم في مجال المناخ والسلام والأمن (CPS) في سوريا لا يمكن أن يقتصر على البرامج فحسب.** خلال المرحلة الانتقالية السياسية، تحتاج منظمات المجتمع المدني المحلية إلى قنوات تساهم في إثراء النقاشات حول الحوكمة، والإنعاش، والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والعدالة الانتقالية. وأبرز المشاركون بشكل خاص أهمية أخذ العدالة المناخية في الاعتبار ضمن المناقشات الأوسع نطاقًا حول العدالة الانتقالية، وأهمية مواصلة دعم المجتمع المدني المستقل ووسائل الإعلام المحلية والصحفيين، والمبادرات التي تقودها النساء.

العراق: المياه، والنزوح، وتقلص الحيز المدني

وفيما يتعلق بالعراق، أشار المشاركون إلى وجود علاقة وثيقة بين ندرة المياه، وسبل العيش القائمة على الزراعة، والنزوح، والتوترات المحلية. في المناطق الشمالية الغربية، أدى تراجع توافر المياه إلى تزايد صعوبة ممارسة الزراعة، مما شجع على الهجرة نحو المدن الكبرى وخلق ضغوطًا جديدة على المناطق الحضرية. ومن شأن التنافس على المياه والموارد الأخرى أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية، بما في ذلك في المناطق التي تستضيف السكان النازحين.

أظهرت التجارب المستمدة من البرامج المنفذة على مستوى المجتمعات المحلية أن **الحوار الشامل يكون أكثر فعالية عندما يرتبط بإجراءات عملية.** إن توحيد جهود المجتمعات المحلية لتحديد نقاط الضعف، وتنفيذ اتفاقيات إدارة الموارد، والرصد المشترك للنتائج، يمكن أن يحقق فوائد ملموسة ويبني الثقة. وبالتالي، يمكن أن تشكل القضايا البيئية «مدخلًا غير مباشر» للجمع بين الجهات الفاعلة التي كان من غير المرجح أن تتفاعل مع بعضها البعض لولا ذلك.

وفي الوقت نفسه، أشارت المناقشة **إلى أن تقلص الحيز المدني يمثل عائقًا رئيسيًا** أمام هذا النهج. وأعرب المشاركون عن مخاوفهم من أن يؤدي تزايد تدخل الجهات الحكومية في عملية اختيار منظمات المجتمع المدني للمشاريع الممولة من مصادر خارجية إلى تفضيل المنظمات المرتبطة بتجمعات سياسية معينة، مع استبعاد المنظمات المستقلة، لا سيما تلك التي تعمل في مجالات حقوق الإنسان، والمرأة والسلام والأمن (WPS)، والشباب والسلام والأمن (YPS)، والمناخ والسلام والأمن (CPS). وقد جاء ذلك على النقيض من الممارسة السابقة التي كانت تسمح للمانحين من الاتحاد الأوروبي بإقامة علاقات أكثر مباشرة مع منظمات المجتمع المدني المحلية. دعا المشاركون إلى العودة إلى مشاركة أكثر مباشرةً، مع التأكيد على أن ذلك لا يعني استبعاد السلطات الحكومية. بل ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعمل بالتوازي مع السلطات والمجتمع المدني، وأن يضمن ألا تصبح مشاركة الحكومة آلية لحصر مشاركة المجتمع المدني.

- لبنان: من المشاريع البيئية إلى النظم المحلية المستدامة

وفيما يتعلق بلبنان، ركز النقاش بشكل كبير على **العلاقة بين الضغوط البيئية، وانعدام الأمن الاقتصادي، وضعف الحوكمة، والثقة الاجتماعية**. وُصِف التلوث وإدارة النفايات وندرة الموارد بأنها قضايا تؤدي بشكل مباشر إلى نشوب توترات على مستوى المجتمع المحلي. قد تعاني المناطق الريفية بشكل خاص من نقص في الخدمات عندما يتم توجيه التمويل الخارجي بشكل أساسي عبر الوزارات والمؤسسات المركزية.

كما سلط المشاركون الضوء على **الفجوة بين الوعي والقدرة على الفعل**. قد تدرك المجتمعات المحلية أن تغير المناخ يؤثر في حياتها، لكنها تفتقر إلى الموارد أو الدعم المؤسسي اللازمين لوضع وتنفيذ استراتيجيات التكيف الخاصة بها. وقد اعتُبرت الأساليب البسيطة التي يمكن الوصول إليها محليًا لاكتساب المعرفة المتعلقة بالمناخ، إلى جانب التعلم والتوجيه بين الأقران، أكثر فعالية من حملات التوعية المجردة والمصطلحات المتعلقة بالمناخ.

كما أظهرت التجربة اللبنانية **أهمية التصميم الذي يراعي الاستدامة**. قد تصبح البنية التحتية التي تم إنشاؤها من خلال مشاريع الجهات المانحة غير صالحة للاستخدام بمجرد انتهاء التمويل، إذا كانت المؤسسات المحلية المسؤولة عن تشغيلها تفتقر إلى القدرات أو الموارد اللازمة. واقترح المشاركون أن تشمل المبادرات التي يمولها الاتحاد الأوروبي، في هذا السياق، متابعة بعد انتهاء المشروع، وأن تعمل بشكل متعمد على إنشاء شبكات وآليات تنسيق يمكن أن تستمر إلى ما بعد انتهاء المشروع الفردي.

والدرس الأوسع نطاقًا هو أن **الدعم المقدم في مجالات العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام لا يمكن ترتيبه وفقًا لأوقات الأزمات فحسب**. وأشار المشاركون إلى وجود فجوة بين الدعم الإنساني الذي يُقدَّم في أعقاب النزاع والاستثمارات طويلة الأجل في مجالي التنمية وبناء السلام. إن اتباع نهج أقوى للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (HDP) سيعتمد على الهياكل المحلية القائمة لبناء السلام وآليات المجتمع المحلي قبل وقوع الأزمات، بدلًا من السعي إلى إنشائها بمجرد توفر التمويل الطارئ.

- فلسطين: التكيف مع تغير المناخ في ظل القيود السياسية والإقليمية

وفيما يتعلق بفلسطين، أبرز النقاش **مدى تأثير الواقع السياسي والإقليمي على مدى التعرض لمخاطر تغير المناخ، وكيف تتشابك العوامل المتمثلة في البيئة المتضررة، وتدهور التربة، والصراع الشديد — بما في ذلك الأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية جراء ذلك — وأزمات الصحة العامة**. تؤثر التغيرات في هطول الأمطار والمواسم على الأنشطة الزراعية، في حين أن الافتقار إلى السيادة على الأراضي، والعنف الموجه ضد المزارعين الفلسطينيين، والقيود المفروضة على وصول السكان إلى موارد المياه الخاصة بهم، كل ذلك يحد بشدة من قدرة الفلسطينيين على التكيف. وتؤدي القيود المالية والمؤسسية التي تواجهها السلطة الفلسطينية إلى مزيد من تقييد تطوير البنية التحتية الخاصة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. بشكل عام، وُصف تغير المناخ بأنه مسألة تُعد إلى حد ما نوعًا من الترف. على الرغم من اعتماد السلطة الفلسطينية لخطة للتكيف مع تغير المناخ، فإن القدرة على التكيف مقيدة بشدة بسبب الافتقار إلى السيادة والولاية على أرض الواقع.

في غزة، يؤدي الدمار الواسع النطاق الذي لحق بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والطاقة، فضلًا عن القيود المفروضة على استيراد المواد، إلى تقييد الأعمال الإنسانية والبيئية تقييدًا شديدًا. ويؤثر هذا أيضًا في أعمال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) وفي الوصول إلى الطاقة، لدرجة أنه أصبح من الصعب للغاية توفير حتى الحد الأدنى من المساعدات.

وأشار المشاركون إلى أن الحوار وتدريب الشباب والبحوث والدعوة الدولية أمور مفيدة في الحفاظ على نهج التواصل بين الشعوب، لكن التقارير وورش العمل لا تكفي في ضوء الواقع الميداني: **فبناء السلام البيئي يتطلب جهدًا موازيًا يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية وتقديم دعم ملموس لقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، إلى جانب دعم**

سياسي أوسع نطاقًا. يمكن للمبادرات المحلية التي يشارك فيها المزارعون والمجتمعات المحلية ونشطاء السلام أن تساعد في الحفاظ على إمكانية الوصول إلى الموارد والعلاقات عبر الخطوط الفاصلة، لكن قدرتها على إحداث تغيير أوسع نطاقًا تظل مقيدة بالبيئة السياسية والأمنية الأوسع نطاقًا.

وبالتالي، سلطت المناقشة الضوء على أحد القيود الجوهرية التي يواجهها نهج المناخ والسلام والأمن (CPS): **فالتعاون البيئي الذي تقوده المجتمعات المحلية لا يمكن أن يحل محل العمل السياسي في الحالات التي تمنع فيها الظروف السياسية والجيوسياسية والأمنية المجتمعات المحلية بشكل مباشر من الوصول إلى الموارد أو تنفيذ الحلول.** ودعا المشاركون الاتحاد الأوروبي إلى ضمان التعزيز المتبادل بين سياسته الخارجية وبرامجه في إطار المناخ والسلام والأمن (CPS)، بما في ذلك من خلال التركيز بشكل أكبر على القانون الدولي والمساءلة، ومن خلال اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة مسألة وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة.

كما أُثيرت مسألة صرامة المؤشرات، حيث تم وصف الأهداف والصياغة والمؤشرات التي لا تملك منظمات المجتمع المدني القدرة على تصميمها أو التحكم فيها، بما في ذلك المؤشرات المرتبطة بالتغيرات في الرأي العام بشأن حل الدولتين على مدار مشروع مدته 18 شهرًا. وأكد المشاركون أنه **بدون تدخل سياسي والتزام رفيع المستوى بالقانون الدولي، سيظل عمل المجتمع المدني محدودًا.**

اليمن: المياه والخدمات الأساسية والحد من مخاطر الكوارث كنقاط انطلاق عبر خطوط الصراع

قدّم اليمن بعضًا من أوضح الأمثلة على الضغوط البيئية التي تعمل في آن واحد بوصفها عوامل مضاعِفة للنزاع وفرصًا للتعاون. **تُعد النزاعات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي من بين أكثر مصادر التوترات شيوعًا على مستوى المجتمعات المحلية** التي تم تحديدها من خلال تحليل النزاعات. كما أن الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه، والتشرذم السياسي، ووجود الألغام الأرضية تزيد من تعقيد عملية الحصول على المياه. يؤدي سوء إدارة النفايات إلى زيادة المخاطر البيئية والصحية، كما يسهم في نشوب النزاعات المحلية.

ومع ذلك، فإن هذه القضايا نفسها يمكن أن تشكل حوافز عملية للتعاون. **لا تتطابق مصادر المياه واحتياجات السكان بالضرورة مع خطوط المواجهة في النزاعات**، مما يخلق أشكالًا من الترابط يمكن أن تشجع الأطراف الفاعلة على التعاون حتى في الحالات التي تظل فيها العلاقات السياسية منقسمة بشدة. وقد أظهرت مبادرات الحد من مخاطر الكوارث بين المحافظات كيف يمكن للتعاون البيئي العملي أن يفتح قنوات التواصل ويشكل أساسًا لبناء الثقة على نطاق أوسع.

كما شدد المشاركون **على أهمية العمل من خلال الهياكل الإدارية المحلية القائمة**، حتى في الحالات التي تكون فيها تلك الهياكل ضعيفة أو ذات قدرات محدودة. إن إشراك السلطات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، وكذلك الجهات الفاعلة في القطاع الخاص عند الاقتضاء، في عملية حل المشكلات بشكل عملي يمكن أن يعزز الشعور بالملكية ويحد من الازدواجية. وقد أُشير إلى الاستجابة للفيضانات في تعز كمثال يُبيّن كيف أن الاستجابة المتكاملة والتواصل بين الجهات الفاعلة مكّنا الاستجابات الإنسانية والإنمائية واستجابات بناء السلام من أن تكمل بعضها بعضًا بدلًا من العمل بشكل منفصل.

وبالتالي، يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يضيف قيمة إلى جهود المناخ والسلام والأمن (CPS) في اليمن من خلال دعم النظم المحلية القادرة على إدارة الضغوط البيئية، بدلًا من إنشاء هياكل موازية حول المشاريع الفردية. في اليمن، يمكن لبرامج المناخ والسلام والأمن (CPS) أن تسهم في تقديم الخدمات الفورية، وكذلك في الحوكمة وبناء السلام على المدى الطويل، حيث تعمل على تعزيز العلاقات والقدرات الموجودة بالفعل.

التوقعات: من اتساق السياسات إلى المشاركة السياسية والمحلية المستدامة

أشار الحوار إلى أن **الاتحاد الأوروبي لا يحتاج في المقام الأول إلى إطار عمل آخر للاعتراف بالصلات القائمة بين المناخ والسلام والأمن**. بل إن التحدي يكمن في ترجمة الالتزامات السياساتية الحالية إلى أساليب عمل أكثر ارتباطًا بالواقع المحلي. في جميع سياقات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تمت مناقشتها، جمعت النهج الأكثر واعدية بين ثلاثة عناصر: الأولويات المحددة محليًا، والحلول العملية التي تحقق فوائد ملموسة وتتيح فرصًا للحوار، والعلاقات بين المجتمعات المحلية والسلطات والجهات الفاعلة الخارجية التي يمكن أن تستمر إلى ما بعد انتهاء المشاريع الفردية.

ولهذا الأمر انعكاسات على كل من البرمجة والدبلوماسية. **يمكن للاتحاد الأوروبي أن يضطلع بدور جامع**، حيث يجمع بين الأطراف الفاعلة التي لا تتواصل فيما بينها بشكل منتظم، ويسهل التبادل بين مختلف السياقات، ويضمن الاستفادة من الدروس المستخلصة من المبادرات المحلية في توجيه السياسات والانخراط الدبلوماسي الأوسع نطاقًا. وفي الوقت نفسه، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يدرك أن مصداقيته هي جزء من البيئة التشغيلية. وأشار المشاركون إلى وجود انطباعات بوجود تباين بين التزامات الاتحاد الأوروبي تجاه حقوق الإنسان والقانون الدولي وبناء السلام، وجوانب أخرى من العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. يمكن أن تقوض مثل هذه التصورات الثقة التي تعتمد عليها مبادرات الحوار.

وقد تم اعتبار ميثاق البحر الأبيض المتوسط وخطة عمله أداة يمكن أن تكون مفيدة في توحيد مختلف محاور مشاركة الاتحاد الأوروبي، بدلًا من خلق مجالات مواضيعية منعزلة إضافية. ودعا المشاركون إلى وضع آليات منظمة لإشراك المجتمعات المحلية المتأثرة والمجتمع المدني في تنفيذ وتقييم المبادرات ذات الصلة، بما في ذلك النظر في آثارها على الحوكمة وحقوق الإنسان. توفر مجموعة أدوات السياسات والبرمجة الحالية لدى الاتحاد الأوروبي نقاط انطلاق مهمة، لكن قيمتها ستتوقف على مدى ارتباط هذه الأدوات بالواقع المحلي، وعلى ما إذا كانت المجتمعات المحلية تتمتع بفرص حقيقية للتأثير في عملية تنفيذها.

وفي النهاية، **دعا المشاركون إلى التحول من تنفيذ المشاريع قصيرة الأجل نحو الاستثمار المستدام في الأفراد والعلاقات والأنظمة المحلية**. ويشمل ذلك توفير تمويل طويل الأجل ومرن، ودعم القدرات التنظيمية المحلية، واتباع نُهج أكثر مرونة في الرصد والتقييم، ووضع آليات أقوى لربط الخبرات المكتسبة على مستوى المجتمعات المحلية بالسياسات على المستويين الوطني ومستوى الاتحاد الأوروبي. وهذا يعني أيضًا الاعتراف بالأمن البشري باعتباره عنصرًا أساسيًا في الأمن الأوروبي. في السياقات التي تكون فيها المشاركة الدبلوماسية التقليدية مقيدة، يمكن لمبادرات المناخ والسلام والأمن (CPS) المرتكزة على الواقع المحلي أن توفر نقاط انطلاق قيّمة، لكنها لا يمكنها تحقيق هذه الإمكانات إلا إذا وفر الاتحاد الأوروبي المجال السياسي والموارد والاتساق اللازمين لاستمرارها.

توصيات بشأن مشاركة الاتحاد الأوروبي:

1. **تمويل نُهج متكاملة للمناخ والسلام والأمن (CPS) تقودها الجهات المحلية على المدى الطويل**
   - جعل التمويل أكثر مرونة وقدرة على التكيف، وقادرًا على الربط بين دورات المشاريع وأدوات الاتحاد الأوروبي.
   - تمكين معالجة الأهداف المتعلقة بالمناخ، وبناء السلام، وسبل العيش، والحوكمة، والأعمال الإنسانية في إطار تدخل واحد.
   - تصميم مسارات لسد الثغرات بين فترات المشاريع وبين مختلف أدوات الاتحاد الأوروبي.
   - دعم منظمات المجتمع المدني المحلية الأصغر حجمًا بشكل مباشر، أو تمكين الشركاء الأكبر حجمًا من توجيه التمويل ودعم القدرات إليها.

2. **التعامل مع الإجراءات البيئية باعتبارها مسألة تتعلق بالحوكمة وبناء السلام**
   - اشتراط إجراء تحليلات متكاملة تراعي قضايا المناخ والنزاعات والمنظور الجنساني وتمويل هذه التحليلات، وذلك بدءًا من مرحلة تصميم المشروع.
   - إعطاء الأولوية للإدارة التشاركية للموارد، والقدرة المحلية على الصمود، والحوار الشامل، إلى جانب البنية التحتية.
   - استخدام القضايا البيئية كنقاط انطلاق للتعاون حيثما توفر حوافز عملية، مع الفصل بينها وبين العمليات السياسية المتعثرة.

3. **حماية ودعم المشاركة المحلية الفعالة**
   - إعادة إرساء مشاركة الاتحاد الأوروبي المباشرة مع منظمات المجتمع المدني المحلية المستقلة، وتجنب أن يصبح الترشيح الحكومي آلية لحجب المشاركة.
   - تقديم الدعم المنهجي للمبادرات البيئية التي تقودها النساء، والمبادرات النسوية، والمبادرات القائمة على حقوق الإنسان، باعتبارها نقاط انطلاق، بما في ذلك في الحالات التي يكون فيها تأطير المرأة والسلام والأمن (WPS) مقيدًا سياسيًا؛ وتخصيص الموارد للاستعداد للكوارث بطريقة تراعي المنظور الجنساني.
   - إنشاء آليات حوار منظمة مع منظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك في السياقات الانتقالية، كي تسترشد برامج الاتحاد الأوروبي ودبلوماسيته ومبادرات ميثاق البحر الأبيض المتوسط بالمعرفة المحلية.
   - دعم الإجراءات التي تتصدى للتحديات المشتركة، وترتبط ارتباطًا مباشرًا بحياة الأشخاص اليومية (مثل مبادرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومشاريع إدارة النفايات)، والتي يمكن أن تشكل نقاط انطلاق فعالة لقنوات التواصل من القاعدة إلى القمة، والحوار، والحد التشاركي من مخاطر الكوارث، والمشاركة، وبناء الثقة.

4. **جعل الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي أكثر اتساقًا ومصداقيةً وخضوعًا للمساءلة**
   - مواءمة المشاركة السياسية مع حقوق الإنسان والقانون الدولي والبرامج المراعية لحساسية النزاع.
   - دمج عناصر مراعية للاعتبارات المناخية في البرامج الحالية المتعلقة بالزراعة والمياه وسبل العيش والأعمال المتعلقة بالألغام، بدلًا من إنشاء مسارات عمل موازية ومنعزلة.
   - تطبيق مبدأي مراعاة حساسية النزاع وعدم التسبب في ضرر جسيم في جميع العمليات، وضمان أن يكون التمويل المخصص للمناخ والتنوع البيولوجي وبناء السلام شفافًا وقابلًا للتتبع.
   - استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية المرنة والمحددة حسب السياق، والاعتراف بالنتائج النوعية طويلة الأجل مثل الثقة، والحوكمة، وتحسين الوصول إلى الموارد.
   - المشاركة في وضع المؤشرات مع منظمات المجتمع المدني المنفذة؛ والاعتراف بالتأثير النوعي والطويل الأمد في التقارير؛ وتخصيص بنود ميزانية مخصصة لتدريب الموظفين والمتابعة بعد ستة أشهر، واثني عشر شهرًا، وأربعة وعشرين شهرًا من انتهاء المشروع.

5. توسيع نطاق فهم الاتحاد الأوروبي للأمن

- الاعتراف بدور نظم المياه القادرة على الصمود، والبنية التحتية للخدمات، وسبل العيش، والحوكمة المحلية، والتماسك الاجتماعي، كعوامل تسهم في الأمن البشري والاستقرار.
- استخدام قدرة الاتحاد الأوروبي على حشد الجهات المعنية لربط المجتمعات المحلية والسلطات ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الدولية معًا لمواجهة التحديات العملية.
- الاستثمار في بناء علاقات مستدامة وتعزيز القدرات المحلية، لا في المشاريع الفردية فحسب.

الملحق الأول: قائمة الاختصارات

CPS	المناخ والسلام والأمن
CSO	منظمة المجتمع المدني
CSDN	Civil Society Dialogue Network
DNSH	عدم التسبب في ضرر جسيم
DRR	الحد من مخاطر الكوارث
EC	المفوضية الأوروبية
EEAS	دائرة العمل الخارجي الأوروبي
EPLO	European Peacebuilding Liaison Office
EU	الاتحاد الأوروبي
FPI	دائرة أدوات السياسات الخارجية
HDP	العمل الإنساني والتنمية والسلام
INGO	منظمة دولية غير حكومية
JC	بيان مشترك
KPI	مؤشر الأداء الرئيسي
M&E	الرصد والتقييم
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
NGO	منظمة غير حكومية
PA	السلطة الفلسطينية
SWD	وثيقة عمل الموظفين
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WPS	المرأة والسلام والأمن
YPS	الشباب والسلام والأمن